التكفير الكنسي

obeikan.com

obeikan.com

التكفير الكنسي

في الواقع الإسلامي المعاصر ـ هناك تيار تكفيري، يكفر الحاكم أو المؤسسات أو المجتمع لسبب أو لآخر، وهو تيار نشأ وانتهى دون أن يؤثر على مجمل الفكر الإسلامي المعاصر، وكان تيارا صغيراً ومعزولا ومرفوضًا من كل اتجاهات الحركة الإسلامية المعارضة فضلاً عن الأزهر وبالطبع فإن من المعروف أن أحدا في الإسلام لا يملك العصمة سوى رسول الله ﷺ وأن كل الناس والعلماء والمفكرين يؤخذ من كلامهم ويرد، وبالتالي فإن تيار التكفير في الواقع الإسلامي لم يمثل شيئًا خطيراً ولا جوهريًا، لأنه بداية يعبر عن فكر أفراد ليسوا معصومين ولا يلزم أحد بطاعتهم أو تقليدهم، فضلا عن أنه تيار لم يكن يمثل اتجاها تاريخًا معروفًا كالإخوان المسلمين أو حتى اتجاهًا فرض على الواقع كالجهاد مثلا، وبالإضافة إلى أن تلك الاتجاهات رفضت هذا الفكر وقاومته فكريًا وعمليًا، والكثير من العلماء والأزهر ذاته رفض هذا الفكر وبالتالي فهو لا يمكن أن يؤخذ كتيار رئيسى أو رسمي أو حتى ذي ثقل تاريخي أو واقعي.

ونفس الشيء ينطبق على تيار في المسيحية في مصر هو تيار الأب دانيال الذي يعمل في محافظة المنيا، ويقول عنه رفيق حبيب في كتابه المسيحية السياسية في مصر (إنه تيار يتميز بالحساسية الشديدة تجاه كل من لا يتفق معه، وإن تعريفه للمؤمن يخرج من دائرة الإيمان كل التيارات الفكرية المسيحية، ولا يبقى في هذه الدائرة إلا التيار الذي يمثله).

وهذا التيار الذي يمثل تيار التكفير في الواقع المسيحي، لا يمثل الكنيسة بل هو خروج عليها ـ اللهم إلا في حدود كون الأب دانيال أحد رجال الدين المسيحيين الأرثوذكس وله بالتالي أتباعه.

وهذا التيار لا يعنينا كما لم يعنينا تيار التكفير الإسلامي لأنه يمثل رؤية محدودة ولكن ما يعنينا حقًا، هو أن قيادة الكنيسة الأرثوذكسية المصرية تقوم بدور التكفير والحرمان لمن يتفق معها في الرأي والمسألة هنا أخطر من أن تمر، فلو كان هذا السلوك من الأزهر مثلا أو من أي مؤسسة دينية إسلامية رسمية لقلنا إنه اتجاه خطير رغم أن المسألة في الإسلام أقل حدة حيث أن أحدا لا يشعر بالإثم أو الحرمان من رحمة الله إذا اختلف مع الأزهر، لأنه يعرف القاعدة الإسلامية التي تقول إنه لا الأزهر ولا العلماء ولا أحد معصوم من الخطأ وبالتالي يمكن الاختلاف مع الأزهر والعلماء دون أن يزعم هؤلاء أنهم ظل الله على الأرض أو أن من يختلف معهم يكون كافرا، أما المسألة في التراث الكنسي فهي خطيرة ونحن نحترم عقائدهم ولأن مخالفة الأنبا هي مخالفة للرب والطرد من الكنيسة يعني الحرمان من ملكوت السماء، وبالتالي فإن الكنيسة المصرية بالذات ظلت تعمل وفق تقاليدها الراسخة في عدم تدخل البابا في الشئون السياسية والحياتية والمجتمعية للأقباط وأن يظل دوره قاصر على الجوانب الدينية المحبة، ولكن مع البابا شنودة اختلف الأمر وهذا يدخل الأقباط في دوامة خطيرة حيث عليهم أن يلتزموا سياسيًا بآراء البابا وإلا وقعوا في الإثم وهو ما يفضي عمليًا إلى تكريس الطائفية بأبشع صورها.

ولدينا هنا نموذج الأستاذ جمال أسعد مثلا الذي كتب تجربته السياسية مع البابا في مقال لجريدة الشعب عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢ تحت عنوان لا يجوز للبابا أن يتدخل في حرية العمل الحزبي ونص المقالة كالتالي: ـ

الذي حدث ليس قصة من نسيج الخيال بل هي واقعة حدثت بالفعل وهي ليست حكاية من حكايات العصور الوسطى التي كانت تتحكم أثناءها الكنيسة في البشر وفي السلطة وفي الدين وفي الدنيا وفي الآخرة، من خلال صكوك الغفران فهذه حكايات دخلت متاحف التاريخ وأغوار الزمن ولكن من الواضح أن حكايات التاريخ التي اندثرت ظهرت من جديد ودبت فيها الحياة مرة أخرى في الإسكندرية يوم الخميس / ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٢.

وقبل أن أستطرد في سرد تلك الواقعة الكارثة أريد أن أوضح بعض الأمور لعلها تفيد في طرح حقيقة هذه الواقعة المخزية.

فقد قمت بفتح حوار مع الصديق عادل حسين حول هموم الوطن فيما يخص المشاكل الطائفية. وذلك على صفحات (الشعب) وكان من أهم ما طرحت من قضايا قضية تمثيل البابا سياسيًا للأقباط من حيث إشكالية عزلتهم عن العمل العام حاليًا.

ومن جهة أخرى لأن هذه القضية في مضمونها تمثل خطوة بل خطوات ارتدادية في مسألة الوحدة الوطنية. وما كان بعد ذلك إلا أن الكنيسة ممثلة في البابا والأساقفة لم يقبلوا ذلك الطرح خاصة إنه طرح في جريدة (الشعب)، كما أنهم غير متصورين أن هناك شخصًا يمكن أن يكون له الحق في الحديث عن أي شيء يمس البابا كما يتصورون.

وهنا نقول أولاً: إن (الشعب) هي الجريدة التي تفتح لي أحضانها دون غيرها من الجرائد الحزبية كما أن حديثي لا يمس البابا ولا توجد أي نية للمواجهة حيث أني أمارس حقي السياسي في التعبير عن قضايا سياسية ـ حتى ولو كانت الكنيسة طرفا فيها ـ حيث إن الكنيسة جزء من المجتمع، فتلك الممارسة من حقي ومن حق غيري دون حجر أو تدخل من أحد أيا كان هذا (الأحد) ثم نعود بعد ذلك للواقعة الكارثة.

كان يوم الخميس ـ الموعود ـ موعدا لعقد مؤتمر للوحدة الوطنية بالمركز الإسلامي نظمته لجنة الشئون الدينية بحزب التجمع، تلك اللجنة التي أشارك في عضويتها فذهبت إلى الإسكندرية حيث أني أحد المتحدثين في الندوة مع رئيس الحزب وبعض الزملاء، وبعد وصولي أبلغني أحد قيادات حزب التجمع بالإسكندرية أن الكنيسة أبلغته أن المندوب البابوي الذي سيحضر المؤتمر ـ ممثلا للبابا شنودة ـ لن يحضر بعد أن علمت الكنيسة أنك أحد المتحدثين.

وقال إنه قام بمحاولات مستميتة لإقناع الكنيسة قائلا: إنني أحضر المؤتمر قادمًا من

أسيوط على بعد ٦٠٠ ك، وإنه لا يمكن منعي ويمكن أن أحضر دون أن أتحدث وطلب مني عدم الحديث.

سمعت هذا فذهلت وصعقت من هول ما سمعت وذكرت للعضو القيادي في حزب التجمع أنني لا أصدق وقلت له أنه عضو حزب وآخذ أية تعليمات من رئيس الحزب لا من الكنيسة، فأصر على رأيه الذي اتفق عليه مع الكنيسة فقلت: إذا رئيس الحزب طلب ذلك التزم ثم هناك حساب داخل الحزب على من الذي يقود الحزب. هل قيادة الحزب أم قيادة الكنيسة؟.

وهل من حق البابا أن يصدر أوامره لجمال أسعد أو للحزب بأن يمنعني من الحديث في مؤتمر يقيمه الحزب وتدعي له الكنيسة؟.

وطال الحوار حول ذلك وأنا لا أصدق أن الأمور تصل إلى هذا الوضع وأن يتصرف البابا مثل هذا التصرف ويتدخل في الشئون الداخلية للحزب، فطلبت أن أقابل ممثل البابا لعل أن يكون الأمر فيه لبس لأن في هذا إساءة للكنيسة.

ثم حضر القمص ـ مندوب البابا ـ ومعه عضو مجلس ملي الإسكندرية وطلب عضو الحزب الجلوس جانبًا مع الكاهن ورئيس الحزب وبعض قيادات الحزب الحاضرين. ثم طلبوني وذهبت وقال لي الكاهن: أنت جمال أسعد؟.

قلت نعم: قال: أنا لم أرك من قبل ولم أقرأ مقالاتك، ولكن صدرت أوامر قداسة البابا شنودة الثالث على لسان نيافة الأنبا بنيامين بانسحابنا من المؤتمر في حالة وجودك، فقلت له: شكرًا، لكن على حد علمي أن الكنيسة لم تأخذ قرارًا بحرماني، فقال: ولكن حرمتني أنا من أن أحضر معك المؤتمر حيث قيل لي أنك تسيء إلى قداسة البابا في مقالاتك، فقلت أرجوك يا أبانا، هذا الحديث ليس وقته الآن فأنا عضو في حزب التجمع، والآن أنا في أحد مؤتمرات الحزب والآن يجلس معنا رئيس الحزب، فما تفعله الآن يسيء إلى الكنيسة وإلى البابا كما يسيء أيضًا إلى الحزب ورئيسه، وأضفت قائلا أتريد أن تحاكمني كنسيًا دون ذنب داخل الحزب الذي أنتمي إليه، فأصر على موقفه وبعد رجاء من عضو المجلس الملي وافق على أن أتحدث بشرط أن أعطيه الورقة التي سأتحدث منها لكي يوافق عليها فقلت: (بسخرية) لأني

لا أتصور مثل هذا الموقف المخزي، أنا لا أكتب كلماتي التي ألقيها في المؤتمرات أو الندوات فإذا كنت تريدني أقول شيئًا قل لي (وضحكت وشر البلية ما يضحك) فقال: إذا تحدثت فلا بد أن تقف وتعلن خضوعك الكامل لقداسة البابا وخضوعك للكنيسة.

وعند ذلك قام رئيس الحزب ومن معه حيث كان يحضر ذلك الحديث الكارثة المفزعة، وبعدها أصر القمص، وأخذ يناقش لماذا لا تعلن خضوعك لقداسة البابا.

فقلت: لأن ما تطلبه ليس من حقك ولا من حق البابا، ليس من حقكما أن تصدرا أوامر لي لأنها غير كنسية إطلاقًا. كما أن إعلاني هذا كيف يتم في مؤتمر جماهيري سياسي حزبي لا علاقة له بالكنيسة ولا بالبابا ولا بخضوعي هذا.. فأصر على الانسحاب فتركته ونزلت إلى المؤتمر ثم نزل القمص على المؤتمر وجلس بجواري.

وبدأ المؤتمر وفوجئت بأن العضو القيادي الذي يقدم المؤتمر والذي شارك قبل ذلك في الحوار يصر على عدم إدراج اسمي ضمن المتحدثين فأعلمت رئيس الحزب بذلك والذي أصر على أن أتحدث لأن هذا غير مقبول ومرفوض، فما كان من مقدم المؤتمر إلا أنه أعطى الكلمة للمقص وأعلن في الميكروفون أن هناك استدعاء لذلك القمص وخرجت حتى تكون هناك فرصة لكي أتحدث بعيدا عن حضور الكنيسة التي أصرت على عدم مشاركتي في الحديث في مؤتمر الحزب الذي أنا عضو فيه.

وإلى هنا انتهت الواقعة ولكن لم ولن تنتهي آثارها ونتائجها الوخيمة، فلا أتصور وأعتقد أن كل المؤمنين بحق التعبير والمؤمنين بحرية الكلمة لا يتصورون معي ما حدث، فهل عادت (ويا للخجل) محاكم التفتيش مرة أخرى؟ وهل من حق الكنيسة أو من حق البابا شنودة أن يتعقبني داخل الحزب الذي أنتمي إليه لكي يثبت لي ولغيري أنه الزعيم والممثل السياسي وغير السياسي للأقباط مهما فعلت وبالتأكيد كون أن الأمور تصل إلى هذا الحد حيث تتدخل الكنيسة في شئون أحد الأحزاب، ولا شك أن هذا التطور يعد خطرًا شديدًا جدًا.

وهل معنى هذا أن الأقباط ليس من حقهم أن يتحدثوا في شئون كنيستهم حتى ولو في المجال السياسي الذي أعمل فيه؟ وهل وصلت درجة الزعامة (والكارزمية)

لدى البابا إلى هذه الدرجة؟ نعم أعلم ويعلم غيري أنه لا يستطيع أن يرى أي قيادة داخل الكنيسة؟ فهل وصل الحد إلى أنه لا يستطيع أن يسمع رأيًا من أحد الأقباط حتى ولو لم يعجبه؟ وللعلم أنا لا أتطرق لأمور دينية أو كنسية وفي هذه الحالة كان مصيري الذبح، لأن هذا الملعب يخص البابا وحده. ولكن أنا أتحدث وأكتب في السياسة وأعتقد أن هذا ملعبي.. وإذا كان البابا يرى أنه يجيد اللعب في هذا الملعب فنحن لا ننكر عليه ذلك، ولكن ننبه أنه عند ذلك فالأمور تختلط ويقع المحظور.

أعتقد أن التعليق على هذا الذي حدث كثير وكثير، ويا ليتني كنت أستطيع ألا أعلق وأترك للقارئ وحده التعليق، ولكن أقول: إنني أمارس حقي السياسي ولا أحد يستطيع أن يمنعني مهما كانت الأساليب والوسائل المقبولة وغير المقبولة كما أنني لم أفكر ـ قط ـ في أية مواجهة مع البابا لأنني أؤمن باعتباري قبطيًا أرثوذكسيًا أنه رئيس الكنيسة والأب الروحي لها. ولكن في ذات الوقت لا أؤمن بالحق الإلهي لأحد فيما يخص شئون الدنيا، كما أؤمن أن الكنيسة لها الجانب الروحي والديني للأقباط، أما الجانب السياسي فهو من اختصاص المؤسسات الدستورية. (اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله) كما أن القبطي الذي يعبر عن رأيه في صالح الأقباط والكنيسة وفي صالح مصر وكل المصريين هو مسيحي يطبق الآية التي تقول (ليكن كلامكم نعم نعم، لا لا وما زاد على ذلك فهو من الشرير) وسأظل أقول (لا) بأعلى صوتي لكل خطأ ضد الكنيسة والناس والوطن.

فلتهتم قيادة الكنيسة بالروحانيات وبالصلاة إلى الله حتى ينجينا من الكوارث الطبيعية والسياسية التي نحن فيها الآن وليترك السياسة لغيره، فالسياسة والزعامة الدنيوية لا تتسق ولا تتوازن ولا تتمشى مع الأبوة الروحية التي تعمل للحياة الآخرة.. حيث قال الرب " مملكتي ليست من هذا العالم ").

أما الأستاذ رفيق حبيب وهو باحث اجتماعي وحاصل على درجة الدكتوراه فإن آراءه العلمية البحثية استدعت أن يصبح مطرودًا وملفوظًا من الكنيسة، الكنيسة القبطية والكنيسة الإنجيلية على حد سواء فقد شن بعض رجال الكنيسة سلاح

الإرهاب والتسلط في وجهة، فهذا يستنكر ويشجب ويطالب الكاتب بنشر توبته وإعلانه عن رجوعه عما صدر له من آراء في كتب منشورة أو مقالات، وذلك يشكل لجنة للتحقيق واتخاذ اللازم مما اعتبره الكاتب أزمة ديمقراطية داخل المؤسسات الكنسية أو عودة إلى عصور الظلام وقد سجل الكاتب تجربته كلها في كتاب تحت عنوان " اغتيال جيل ـ الكنيسة وعودة محاكم التفتيش ـ تجربة ذاتية " ونشر الكتاب عن طريق دار يافا للدراسات سنة ١٩٩٢.

obeikan.com